

## بيان حول إصلاح أنظمة الإعسار وحقوق الدائنين والمدنيين في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

انعقدت الندوة الإقليمية حول قوانين الإعسار وأنظمة حقوق الدائنين لعام 2009، والتي نظمها معهد حوكمة الشركات "حوكمة" بالتعاون مع "منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية" (OECD) و"مجموعة البنك الدولي" و"الاتحاد الدولي لخبراء إعادة الهيكلة والإعسار والإفلاس" (INSOL International)، يومي 26-27 مايو 2009 في أبوظبي الإمارات العربية المتحدة بمشاركة مسؤولين رفيعي المستوى من مختلف دول منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

ومع ختام فعاليات اليوم الثاني من الندوة، جرى إصدار "إعلان حوكمة"<sup>1</sup> لتأكيد التزام الأطراف المشاركة بالعمل على تحديث أنظمة الإعسار في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

ومن القرارات الرئيسية التي وردت في "إعلان حوكمة" كان الالتزام بتأسيس منتدى إقليمي حول إصلاح أنظمة الإعسار بغرض مشاركة وتثقيف وإطلاع الأطراف المعنيين بعملية الإصلاح، ويكون منصة لتبادل أفضل الممارسات والخبرات العالمية والإقليمية.

وفي نوفمبر 2009 وخلال المؤتمر الإقليمي لمعهد حوكمة الذي أقيم في دبي، تم رسمياً إطلاق دراسة إقليمية مشتركة حول أنظمة الإعسار في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. وأجريت هذه الدراسة بالتعاون بين كل من معهد حوكمة الشركات "حوكمة"، ومجموعة البنك الدولي، ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، والاتحاد الدولي لخبراء إعادة الهيكلة والإعسار والإفلاس، وبدعم من "برايسووترهاوس كوبرز"، و"كورن فيري إنترناشيونال". وكشفت نتائج الدراسة عن قصور واضح في تصميم وتنفيذ أنظمة الإعسار في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

قام معهد "حوكمة" بنشر نتائج الدراسة<sup>2</sup> وتوفيرها لكل من الوزراء، وأعضاء الهيئات التنظيمية، والمشرعين، والمحاسبين، ومدققي الحسابات، والشركات المصرفية وغير المصرفية، ووسائل الإعلام، والأوساط الأكاديمية.

بدأ عدد من الدول في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بإجراء إصلاحات على أنظمة الإعسار لديها. وخلال المدة المنقضية بين صدور "إعلان حوكمة" وإطلاق الدراسة، تجلّت الحاجة الماسة لوجود منصة حيوية مثل هذا المنتدى وذلك كما يتبين من جملة من الأسباب بينها:

- التحديات التي فرضتها الأزمة المالية على صناعات السياسات فيما كانوا يبذلون الجهود لتأمين استقرار أسواق المال والحد من حدوث خلل اقتصادي.
- الارتفاع في عدد حالات إفلاس كل من الأفراد والشركات حول العالم.
- تردد الشركات في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في طلب الحماية من الإفلاس، والقيود التي يفرضها الإطار القانوني على تحقيق تحسين ناجح لأداء الشركة وإعادة الهيكلة.

لذا، وبمناسبة انعقاد المؤتمر الإقليمي للاتحاد الدولي لخبراء إعادة الهيكلة والإعسار والإفلاس، قام معهد حوكمة الشركات "حوكمة" وبالتعاون مع مجموعة البنك الدولي، ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، والاتحاد الدولي لخبراء إعادة الهيكلة والإعسار والإفلاس، بتنظيم أول لقاء على مستوى المنطقة حول "منتدى إصلاح أنظمة الإعسار في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا" (FIRM) وذلك في دبي بتاريخ 24 فبراير 2010. وشارك في هذا اللقاء مجموعة من المسؤولين، وصناع السياسات،

<sup>1</sup> [http://www.hawkamah.org/events/conferences/insolvency\\_declaration/files/hawkamah\\_declaration\\_on\\_insolvency\\_english.pdf](http://www.hawkamah.org/events/conferences/insolvency_declaration/files/hawkamah_declaration_on_insolvency_english.pdf)

<sup>2</sup> [http://www.hawkamah.org/events/conferences/conference\\_2009/files/mena\\_study\\_insolvency.pdf](http://www.hawkamah.org/events/conferences/conference_2009/files/mena_study_insolvency.pdf)

وممثلين عن الدول المشاركة بما فيها الإمارات العربية المتحدة، وتركيا، وتونس، وعمان، ومصر، وقطر، والمملكة العربية السعودية، ولبنان، والأردن (المشاركون).

وعليه، يدعو معهد "حوكمة" دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا والمؤسسات الإقليمية والدولية إلى:

الإقرار بالفوائد التي تحققها أنظمة الإعسار السليمة على صعيد إعادة توزيع الموارد بكفاءة، وبأهمية دورها كجزء من برنامج أوسع لتطوير القطاع الخاص؛

وإدراك ضرورة تحديث أنظمة الإعسار على امتداد المنطقة بما يتماشى مع الهياكل القانونية القائمة ويستجيب لممارسات الأعمال القائمة في المنطقة؛

ومراجعة نتائج الدراسة وبذل جهود التشخيص المعترف بها دولياً لتصميم مبادرات الإصلاح في المنطقة؛

ودراسة فعالية إجراءات التصفية والإنقاذ؛

وإدراك الأهمية الحيوية لمشاركة القطاع الخاص في أي مبادرات إصلاح؛

ومناقشة كيفية التعامل مع المعاملات المالية الإسلامية في حال الإعسار وذلك لتوفير الشفافية والوضوح للأسواق؛

وأخذ الاحتياجات الخاصة للشركات الصغيرة والمتوسطة، التي تشكل حيزاً مهماً من اقتصادات الشرق الأوسط وشمال أفريقيا<sup>3</sup>، في الاعتبار عند تصميم أنظمة الإعسار وذلك لتحقيق جملة من الأمور بينها تسهيل حصول الشركات الصغيرة والمتوسطة على الائتمان؛

وتعزيز الإطار المؤسسي للهيئات التنظيمية المسؤولة عن أنظمة الإعسار من أجل تحسين أداء شاغلي المناصب في مجال الإعسار في مختلف أرجاء المنطقة؛

وتعزيز أداء المحاكم التي تمتلك الاختصاص القضائي للنظر في حالات الإعسار، وذلك سواء عن طريق تطوير محاكم خاصة للمطالبات المالية، أو تقديم أدوات لإدارة الدعاوى، أو تبسيط إجراءات المحاكم، أو غيرها من الأساليب التي تلائم ظروف كل بلد على حدة؛

وتمكن "منتدى إصلاح أنظمة الإعسار في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا" من الإطلاع على البيانات العامة الخاصة بحالات الإعسار في بلدانهم؛

والمشاركة، وبفاعلية في الأحداث المستقبلية التي ينظمها "منتدى إصلاح أنظمة الإعسار في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا"، إدراكاً للأهمية الحاسمة للتعلم من الأقران كأداة لتحسين أنظمة الإعسار في المنطقة؛

ومشاركة المنظمات الوطنية والعالمية، وخبراء الهيئات غير الحكومية، و"منتدى إصلاح أنظمة الإعسار في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا"، وغيرها من الجهات المانحة وهيئات الإعانة، في دعم تنفيذ إصلاحات الحوكمة في المنطقة؛

والعمل بنشاط مع "منتدى إصلاح أنظمة الإعسار في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا" في رسم وتنفيذ الأهداف المستقبلية التي تشتمل ولكنها لا تقتصر على:

<sup>3</sup> المصدر: <http://www.oecd.org/dataoecd/5/30/42869189.pdf>

1. إقامة اجتماعات إقليمية منتظمة لـ "منتدى إصلاح أنظمة الإعسار في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا" تستضيفها الدول المشاركة؛
2. توسعة نطاق مشاركة أصحاب المصلحة المعنيين من المنطقة في اجتماعات "منتدى إصلاح أنظمة الإعسار في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا"؛
3. إصدار مواد بحث تحليلية مرتبطة بالسياسات (مرتين في العام) مع التركيز على تطوير دراسات حالة إقليمية حول الإعسار تكون مستمدة من واقع الحياة / وإعادة الهيكلة وحالات الإعسار عبر
4. الحدود، والتكلفة الاقتصادية لعدم القيام بإعادة الهيكلة؛ وإحصائيات المنطقة حول حالات التسوية خارج المحاكم / والحالات غير الرسمية لإنقاذ الشركات وغيرها من الموضوعات المرتبطة؛
5. إقامة ورش عمل / جلسات لتعزيز الوعي (مرة أو مرتين في العام) في دول المنطقة؛
6. إنشاء صفحة ويب تحتوي على موارد ومواد حول الإعسار باللغتين الإنجليزية والعربية؛
7. توفير وثائق، وأدوات وموارد حول الإعسار وحقوق الدائنين / المدينين وذلك باللغة العربية؛
8. تحديد الدول والمنظمات القادرة على توفير الموارد المالية وغير المالية اللازمة لمساعدة معهد "حوكمة" في القيام بدور الأمانة العامة لـ "منتدى إصلاح أنظمة الإعسار في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا" والعمل مع المنظمات الشريكة له لتنفيذ إصلاحات أنظمة الإعسار؛
9. مخاطبة الهيئات التنظيمية، وصناع السياسات، والمؤسسات العاملة في المنطقة للحصول على مساعدتها في تنفيذ توصيات إصلاح السياسات؛
10. تطوير برامج تدريبية للمحامين، وأعضاء الهيئات التنظيمية، والقضاة؛
11. تنظيم واستضافة الاجتماع الثاني لـ "منتدى إصلاح أنظمة الإعسار في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا" خلال عام 2010 بهدف:
  - توفير منصة لجمع الهيئات الدولية والإقليمية والمحلية المعنية بإصلاحات أنظمة الإعسار،
  - تعميم الخبرات الدولية والإقليمية من أجل زيادة فهم الخيارات السياساتية الصالحة للتنفيذ،
  - مشاركة أصحاب المصلحة المعنيين،
  - تحديد الموارد والأولويات لإجراء البحوث الخاصة بالإعسار.